

هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر (1992-2015)

أ. قجاتي عبد الحميد

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي؛ الجزائر

Abdelhamid_15@yahoo.fr

د. سي محمد كمال

معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عين تموشنت

Simohammed_k@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تقييم السياسة الضريبية في الجزائر من خلال قياس أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2015 باستخدام بيانات سنوية ونموذج العزوم المعممة GMM، توصلت الدراسة إلى أن المفاضلة بين هيكل الجباية العادية يرجع لصالح الضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة كون أن الدراسة أوجدت أثر إيجابي للضريبة على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات على الناتج المحلي خارج المحروقات في حين أن معلمة الرسم على القيمة المضافة وإن جاءت إحصائيا معنوية إلى أن أثرها كان سالب وبمرونة كبيرة نسبيا مقارنة بالضرائب المباشرة مما يجعل منها أكثر حساسية في الاقتصاد الجزائري مقارنة بباقي مكونات الهيكل الضريبي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الهيكل الضريبي، السياسة الضريبية، القطاع الاقتصادي خارج المحروقات، نموذج GMM

رموز JEL: H21, H30, C32

Abstract:

The goal of this study is to evaluate tax composition in Algeria, suggests the impact of different components of tax revenue (direct and indirect tax revenue, as percentage of total tax revenue) on non-hydrocarbons economy an empirical study using a Generalized Method of Moment model the period 1992-2015.

The direct taxes are significant and positively impact on economic growth, while indirect taxes parameter are a negative sign and influence on non-hydrocarbons economy, though insignificant. Results obtained from our study exhibit that value-added tax is more sensible to economic and socio-political variables.

Keywords: tax composition, tax policy, non-hydrocarbons economy, GMM mode.

(JEL) Classification : H21, H30, C32

عقب أزمة الكساد العظيم سنة 1929، أصبحت السياسة المالية بما فيها السياسة الضريبية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية، تعمل لتوجيه المسار الاقتصادي ويرجع الفضل لذلك إلى العالم الإنجليزي "جون مينارد كينز"، الذي استطاع معالجة الكساد الكبير معتمد في ذلك السياسة المالية والضريبة بشكل كبير، وفي ذات الإطار ومن خلال تبني الجزائر الإصلاحات الاقتصادية مع نهاية الثمانينيات، كان يستدعي إصلاح المحيط الاقتصادي والمالي للمؤسسة، والتي يشكل فيها المحيط المالي جانبا مهما، وعليه برزت ملامح الإصلاح الجبائي الجديد في مارس 1987 عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الجبائي، والذي أفرز عن إصلاحات جبائية دخلت حيز التنفيذ في أبريل 1992، حيث شملت الإصلاحات الجانب الهيكلي للتنظيم الإداري والجانب الهيكلي للأنماط الضريبية بإدخال تعديلات وتكييف النظام الجبائي قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ومواكبة عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.⁽¹⁾

بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 ثم استحداث ضرائب ورسوم جديدة لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك المرحلة، ومن بين أهم هذه الضرائب الضريبة على أرباح الشركات والتي تأسست بموجب القانون 90-36 المؤرخ في 31/12/1991 المتضمن في قانون المالية لعام 1992 (المادة 38 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) وجاءت هذه الضريبة لتعويض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية،⁽²⁾ هناك أيضا الرسم على القيمة المضافة TVA التي جاءت في قانون المالية سنة 1992، هناك أيضا الرسم على النشاط المهني الذي أنشئ في 01 جانفي 1996، بحيث عوض النظام السابق الذي كان يحتوي أو يتضمن الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC والرسم على النشاط غير التجاري TANC، كما هناك رسم آخر اسمه حقوق التسجيل والطابع والذي يعرف على أنه الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة وخصوصا العقود الرسمية القضائية متضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية وعقود نقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار... الخ. في الأخير هناك الرسوم الجمركية التي تشكل مورد كبير في الجباية العادية والذي عرف تطورا ملحوظا منذ الاستقلال إلى غاية التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ثم التحرير الكلي انطلاقا من سنة 1994.⁽³⁾

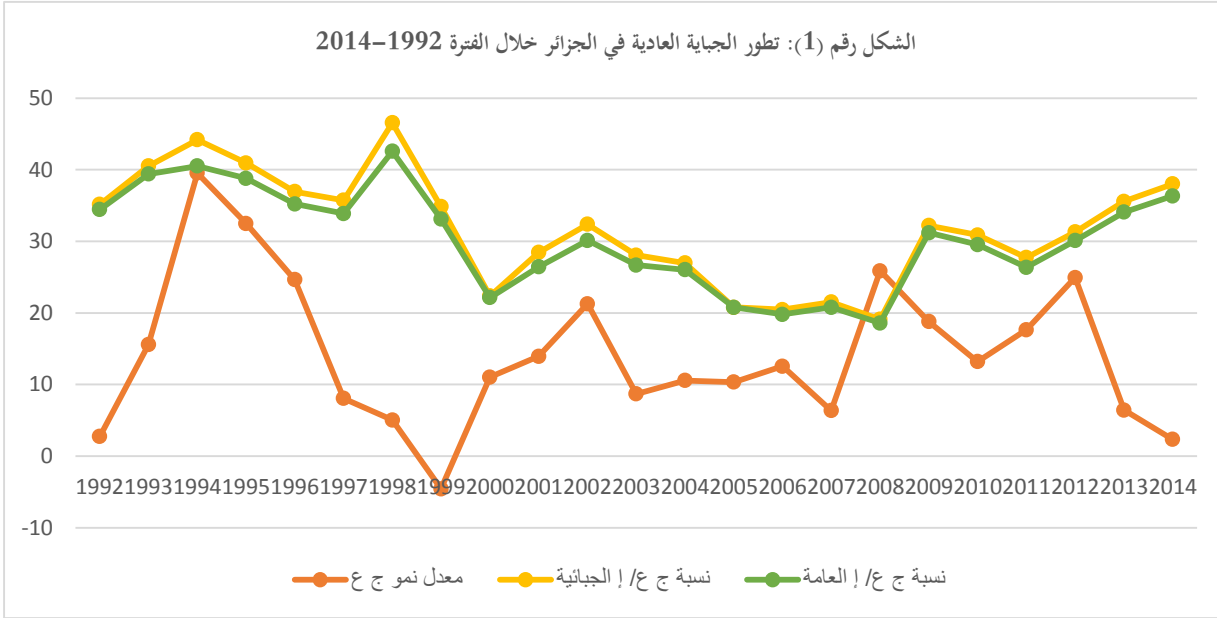
بعد مرور 25 سنة من هذا النظام الجبائي الإصلاحي، نحاول في هذه الورقة تقييمه من خلال دراسة قياسية استخدمنا فيه طريقة العزوم المعممة GMM، لمعرفة أثر الضرائب المباشرة والغير المباشرة على الاقتصاد خارج المحروقات، ولبلوغ هذا الهدف سنقوم بالتطرق لمكونات الجباية العادية من مختلف الضرائب والرسوم ثم إلى الدراسات السابقة، وبعد ذلك نتطرق لمنهجية الدراسة ثم في الأخير إلى نتائج المستخلصة من الدراسة.

أولا: تطور هيكل الجباية العادية

تشكل الحصيلة المالية الفعلية للجباية العادية إحدى المؤشرات الأساسية لقياس فعالية النظام الجبائي وذلك من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة لميزانية الدولة، إضافة إلى تحديد أهم المكونات للجباية العادية وتحليلها من خلال الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولتكون دراستنا دراسة مبنية على أسس علمية ومعقدة في تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية ومدى نجاعة الإصلاح الجبائي الذي سعت إليه الدولة بداية التسعينات، نركز على نقطتين هامتين:⁽⁴⁾ الأولى هي تقييم الحصيلة المالية للجباية العادية من خلال معدلات النمو السنوي في قيمة إيراداتها ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة للميزانية،

والثانية هي تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية التي استحدثت من خلال الإصلاح الجبائي وذلك خلال الفترة 1992-2014.

الشكل رقم (1): تحليل تطور الحصيلة المالية للجباية العادية خلال الفترة (1992-2014)



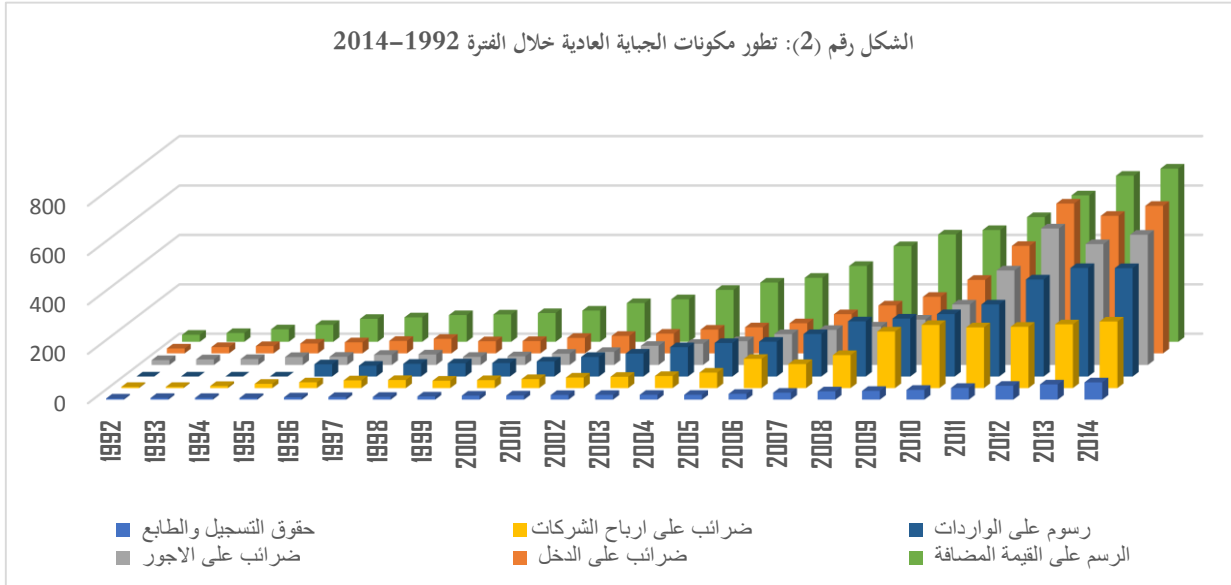
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

من خلال الشكل أعلاه رقم (1) و الذي يبرز لنا تطور الحصيلة المالية للجباية العادية ومدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية والعامة للدولة، حيث عرفت هذه الأخيرة تطور بطيئا على العموم خلال فترة الدراسة، حيث عرفت معدل نمو سنوي موجب خلال الفترة 1992-2014، إلا سنة واحدة أين عرف معدل النمو السنوي انخفاضا قدر -4.57% سنة 1999 ، وعليه ارتفعت الحصيلة المالية للجباية العادية من 109.1 مليار دج سنة 1992 إلى المبلغ 349,502 مليار دج سنة 2000 بزيادة قدرت نسبتها 221%، ثم توالى في الارتفاع إلى أن وصلت مبلغ 1298 مليار سنة 2010 بزيادة نسبتها 271,38% منذ سنة 2000، إلى أن بلغت سنة 2014 مبلغ قدره 2078 مليار دج أي بزيادة قدرها 60% خلال الفترة 2010-2014.

أما عن مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة 1992-2014 معدل 31.77%، وقد تراوحت نسبة المساهمة ما بين 46.56% سنة 1998، حيث شهدت الجباية البترولية خلال هذه السنة تراجعاً بسبب انخفاض أسعار البترول (أزمة 1998)، وأدنى نسبة مساهمة كانت سنة 2008 بـ 19.09%، والتي عرفت الجباية البترولية في ذات السنة ارتفاعاً كبيراً بسبب ارتفاع أسعار النفط، وعليه تبقى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية مساهمة ضئيلة نظراً لهيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الجبائية، ونفس الأمر ينطبق على إجمالي الإيرادات العامة للميزانية، فتساهم الجباية العادية في هذه الأخيرة بنسب تتراوح ما بين 18.5% و 42.58%، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الكلية للميزانية بـ 30.3%.

بعد التطرق إلى تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية ومدى مساهمتها في الإيرادات الكلية للموازنة العامة، نقوم في هذه النقطة بتحليل أهم مكونات الجباية العادية بعد إصلاح 1991، وذلك من خلال تطور الحصيلة المالية لهذه المكونات ونسب مساهمتها في تمويل إيرادات الجباية العادية، ولهذا نقوم بعرض الجدول الموالي الذي يبين تطور الحصيلة المالية ونسب المساهمة لأهم مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1992-2014.⁽⁵⁾

الشكل رقم (2): تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 خلال الفترة (1992-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة المالية، مصادر الديوان الوطني للإحصائيات ومديرية السياسات والتوقعات.

إن المتتبع لتطور الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي منذ الإصلاحات إلى غاية سنة 2014، يلاحظ التطور المتسارع في الحصيلة المالية لهذه الضريبة (IRG)، حيث بلغت قيمتها 50,03 مليار دج سنة 2000 بعدما كانت تقدر ب 19,85 مليار دج سنة 1992 أي بزيادة نسبتها 152%، ثم ارتفعت خلال الفترة 2000-2014 ب 12 مرة تقريبا أي بزيادة قدرها 547 مليار دج حيث قدرت قيمتها في سنة 2014 ب 597 مليار دج، أي أن الحصيلة المالية لهذه الضريبة تضاعف ب 30 مرة خلال فترة الدراسة. أما الضريبة على المرتبات والأجور قد عرفت تطور كبيرا منذ سنة 1992، وذلك باعتبار أن هذه الضريبة يتم اقتطاعها من المصدر وهو ما يحد من ظاهرة التهرب الجبائي للمكلفين بهذه الضريبة، حيث عرفت هذه الضريبة تزايدا مضطربا خلال الفترة الأخيرة حيث قدرت ب 25,05%، 28,94%، 24,34%، 25,35% وذلك خلال سنوات 2011، 2012، 2013 و 2014 على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة نمو القوة العاملة في الإدارة العمومية،

نلاحظ أيضا من الشكل رقم 2 أن مساهمة IBS في إجمالي الإيرادات الجبائية ضعيفة جدا خاصة في بداية فترة الدراسة، ويرجع سبب هذه المردودية الضعيفة إلى الوضعية المالية العسيرة التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية آنذاك وعدم قدرتها على تحقيق أرباحا أو عوائد لتفرض عليها ضرائب، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص وعدم أخذه مكانة في الاقتصاد لتلك الفترة بسبب النظام الذي كان سائدا قبل التسعينات (النظام الاشتراكي)، بالرغم من هذه النقائص بلغت الحصيلة المالية ل

IBS سنة 1992 مبلغ قدره 471 مليون دج ثم انتقلت إلى مبلغ قدره 32,19 مليار دج سنة 2000، أي تضاعف 7 مرات خلال هذه الفترة (1992-2000)، ثم تواصل الارتفاع مع دخول الألفية الثالثة حيث وصلت إلى مبلغ قدره 118,32 مليار دج سنة 2006، أي بزيادة قدرها 267% منذ سنة 2000، إلى أن وصلت إلى مبلغ قدره 269,524 مليار دج سنة 2014.⁽⁶⁾

تعد حقوق التسجيل والطابع من بين الرسوم الهامة التي تجني موارد معتبرة لخزينة الدولة، ومن خلال الجدول أعلاه الذي يبرز تطور الحصيلة المالية لـ D&T، حيث عرفت هذه الأخيرة نموا بطيئا في حصيلتها المالية، حيث لم تتجاوز نسبتها في إيرادات الجباية العادية نسبة 5% خلال فترة الدراسة (1992-2014).⁽⁷⁾

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01-02) التطور الذي يحدث في الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حصيلتها المالية خاصة خلال السنوات الأخيرة، عرفت TVA تضاعفا منذ 1992 إلى 2014 قدر بـ 25 مرة، وترجع هذه الزيادة إلى توسيع مجال الإخضاع، تحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة (عن طريق المراقبة، إلزامية الفوترة....)⁽⁸⁾

أما عن مساهمة TVA في الجباية العادية هي مساهمة جد هامة، والتي قد تصل أحيانا إلى أزيد من 40% كما حدث سنتي 2007 و2008، وتقدر نسبة مساهمة TVA في إيرادات الجباية العادية في المتوسط خلال فترة الدراسة (1992-2014) بـ 33.39%، فهي إذن تعد من أهم الضرائب والرسوم التي تدر الحصة الأكبر في إيرادات الجباية العادية.

تفرض TVA على جميع العمليات المفوترة داخل الوطن أو التي تبرم صفقاتها مع الخارج ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الذي عرفته الحصيلة المالية لـ TVA على الواردات، فبلغت سنة 1996 مبلغ قدره 49,4 مليار دج ثم ارتفعت إلى 54,5 مليار دج سنة 2000 بزيادة نسبتها 10,32% ثم انتقلت إلى 438,869 مليار دج سنة 2014، فمنذ بداية الفترة 1996 إلى 2014 عرفت هذه الضريبة تضاعفا بـ 9 مرات تقريبا.⁽⁹⁾

ثانيا: الدراسات السابقة

تطرق نموذج Solow سنة 1956 على دور السياسة الضريبية في تحقيق النمو حين اعتبرها احد المحددات في الأجل القصير، ولكنه اعتبر هذه السياسة لا تؤثر في الأجل الطويل، مما جعله لا يدرجها في نموذج الشهر المتكون من عنصر العمل ورأس المال والتقدم التقني والذي حاز به جائزة نوبل سنة 1987، على عكس ذلك قامت أفكار مدرسة التوقعات الرشيدة على أساس تعتمد فيه على السياسة الضريبية كمحدد داخلي يؤثر على النمو، ومن أشهر رواد مدرسة التوقعات الرشيدة الذين قاموا بذلك دراسات Barro 1990 ودراسة Rebelo سنة 1990 ودراسة Lucas المتحصل على جائزة نوبل سنة 1995.⁽¹⁰⁾ قام كل من (Asea, Milesi-Ferreti, Mendoza 1997) بتشكيل بطريقة مفصلة وفعالة معدلات للضرائب على الاستهلاك والضرائب على الدخل باستخدام بيانات حول الإيرادات الضريبية والقواعد الضريبية المقابلة لـ 18 دولة في مجموعة OCED وذلك بإتباع المنهجية التي وضعها (Tesar, Razin, Mendoza 1994) واستنادا على الحدار البيانات المدججة، وجد الباحثون أن تخفيض الضرائب على الدخل (الاستهلاك) له أثر ايجابي (سليبي) قوي ومعنوي إحصائيا على الاستثمار، ولكن هذا الأثر يعتبر من الناحية الكمية غير كافي للحصول على آثار ذات معنوية إحصائية على النمو الطويل الأجل.⁽¹¹⁾

إضافة إلى ذلك وجد (Skinner, Engen 1992) علاقات معنوية إحصائية بين النمو ومعدل التغيير في مستويات الضرائب، وقد وجد (Dowrick 1992) كذلك أثرا سلبيا قويا للضرائب على الدخل الشخصي في حين أنه لم يجد أي أثر للضرائب على الشركات على نمو الناتج في عينة من دول OCDE خلال الفترة 1960-1985.⁽¹²⁾ استخدمت دراسة Koch et al. (2005) نسبة الضرائب والرسوم الغير المباشرة إلى مجموع الجباية خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 2002، وتوصلت أنه كلما زادت هذه النسبة كلما أدى ذلك إلى انكماش الاقتصاد عن ما سبق. في حين وجد Myles سنة 2009 على العكس من ذلك أن الضرائب الغير المباشرة اقل ضررا من الضرائب على الدخل والنمو الاقتصادي.⁽¹³⁾

في دراسة قياسية لUnlukaplan سنة 2010 والتي جاءت تحتبر اثر الضرائب المباشرة والغير المباشرة على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة الممتدة 1968 إلى 2006، توصلت نتائجها إلى عدم معنوية وإحصائية معلمات الضرائب الغير المباشرة في حين أظهرت النتائج ردة فعل ايجابية للضرائب الغير المباشرة.⁽¹⁵⁾

تناولت دراسة (Arnold et al. 2011) اثر الضرائب على النمو الاقتصادي وعلى الناتج للفرد GDP per capita خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى 2004 في دول مجلس التعاون الاقتصادي والتي خلصت إلى وجود تأثير سلبي للضرائب على دخول الأفراد، قامت الدراسة الحديثة Zipfel and Heinrichs, 2012 بتقدير اثر السياسة الضريبية على الاقتصاد ووجدت أن هناك تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.⁽¹⁶⁾

من جهة أخرى حاولت دراسات عديدة فحص العلاقة السببية بين الإنفاق العام والضرائب خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما، من بين هذه الدراسات نذكر دراسة كل من (Manage et Marlow) خلال الفترة 1929-1982، والتي أكدت أن اتجاه العلاقة السببية هو من الضرائب إلى الإنفاق العام، كما توصلت دراسة (Furstenberg.1986) إلى أن اتجاه السببية هو من الإنفاق العام نحو الضرائب في م أ بين أعوام 1954-1982، في حين وجدت دراسة (Anderson 1986) أن الإنفاق العام يسبب الضرائب، وهو ما يتفق مع الواقع المعاصر ومبادئ المالية العامة التي تؤكد على أولوية النفقات، أي تحديد حجم الإنفاق العام ثم البحث عن مصادر تمويله، في حين وجدت دراسة (Miller et Russek 1990) أن العلاقة السببية تعمل في الاتجاهين بين الضرائب والإنفاق العام، على كل المستويات الفيدرالية والمحلية منها، كما درس (Owoy 1995) العلاقة السببية بين الإنفاق العام والضرائب في مجموعة الدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا وكندا) من 1961 إلى 1990، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين في هذه الدول، باستثناء اليابان وإيطاليا أين وجدت علاقة سببية في اتجاه واحد من الضرائب إلى الإنفاق العام، كما وجدت دراسة (المرسي 1999) علاقة سببية في الاتجاهين، والتي تناولت دول مصر خلال الفترة 1970-1992.⁽¹⁷⁾

ثالثا: منهجية الدراسة

أ - مصادر البيانات

تستهدف الدراسة النمذجة القياسية لإمكانية بحث اثر الضرائب والرسوم المكونة للجباية العادية على الاقتصاد خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1992 إلى 2015، باستخدام بيانات سنوية وتم استخدام البيانات المستخدمة من بيانات قاعدة صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصاء.

ب- نموذج الدراسة

استخدمنا نموذج العزوم المعممة انطلاقاً من دراسات (Mehrotra and Sánchez (2011), Rania (2010) والتي يبحث دراسات مختلفة باستخدام نفس المنهجية في دول مختلفة كما تم اقتراح نموذج العزوم المعممة The Generalized Method of Moments (GMM) من خلال دراسة (Arellano and Bond (1991). اختيار هذا النموذج جاء لعدة مزايا من أهمها معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogeneity ، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة (د. مجدي الشوربجي) ثم تقدير نموذج الدراسة في الصيغة التالية

$$GDP_{pct} = irg_t + ibs_t + tva_t + timp_t + drt_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث GDP_{pct} يمثل نمو الناتج المحلي خارج المحروقات للفرد الواحد و IRG يمثل نسبة الضرائب على الدخل من الناتج المحلي خارج المحروقات، IBS هي مساهمة الضرائب على الأرباح من الناتج المحلي خارج المحروقات و TVA هي الرسم على القيمة المضافة مقسومة على إلى من الناتج المحلي خارج وأخيراً وليس أخيراً يمثل $Timp$ الرسوم الجمركية من الناتج المحلي خارج المحروقات أما في النهاية فقد أضفنا Drt كنسبة رسوم الطابع من الناتج المحلي خارج المحروقات.⁽¹⁸⁾

رابعاً: نتائج الدراسة

يوضح الجدول رقم (1) نتائج تقدير نموذج GMM ويتضح من هذا الجدول أن القيمة الإحصائية لاختبار F هي معنوية إحصائياً كما أظهر اختبار درين واتسون $Durbin Watson$ إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي والذي اقرب من الاثنين (1.82) كما أشارت القيمة الإحصائية لاختبار (Arellano and Bond (1991) للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية إلى عدم رفض فرضية العدم لهذا الاختبار، والتي تؤكد عدم وجود الارتباط وجودة المتغيرات المساعدة المستخدمة في التقدير (les variables instrumentales) والتي وصل عددها إلى 8 والذي أدى في النهاية اتساق القيم المقدرة لمعاملات الحدار نموذج العزوم المعممة، كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى تفسير المتغيرات المستخدمة ما نسبة 75% و هي نسبة جيدة كدلالة على جودة النموذج المقدر.

الجدول رقم 1: نتائج تقدير GMM

IBS	5*
IRG	-4*
IMP	*16
TVA	-18*
DRT	22*0.-
R^2	750,
J-statistic	70,1
Number of instruments	8

يتضح من الجدول رقم 1 أن الضرائب المباشرة سجلت إشارات موجبة (باستثناء الضريبة على الدخل) في تأثيرها على دخول الأفراد خارج المحرقات (الناتج المحلي للفرد خارج المحرقات) في حين سجلت الرسوم والضرائب الغير المباشرة إشارة سالبة، حيث أن زيادة الضرائب على الأرباح ب1% ينجم عنه زيادة في دخل الأفراد ب5% ويعزى ذلك من الناحية الاقتصادية أن زيادة الأرباح تأتي عن زيادة النشاط والتي غالبا ما يولد زيادة وتوسعا في التوظيف وزيادة في الثروة الكلية للبلد من خلال توفير سلع وخدمات ومن ثم الثروة الكلية للأفراد (barro, 1990, Lipsey, Clark, 1979)، تدل قوة المعلمة 5 إلى دور هذا النوع من الحماية في زيادة الاقتصاد خارج المحرقات، الرسوم الجمركية هي الأخرى سجلت مرونة نسبيا كبيرة تساوي 16% كزيادة في دخل الأفراد ومن زيادة في الناتج المحلي خارج المحرقات عن كل زيادة في الرسم الجمركي ويمكن تفسير اقتصاديا هذا الأمر إلى دور هذه الرسوم في الحد من ظاهرة التوسع في الاستيراد.

إن أي ارتفاع بوحدة واحدة في الرسم على القيمة المضافة ينجم عنه تراجع بمقدار 18 وحدة في دخول الأفراد خارج قطاع المحرقات مما يشير إلى مستوى الضغط الجبائي المفروض على المستهلك النهائي والذي يضعف من القدرة الشرائية للمواطن (Johnson et al., 2008; Arnold et al. 2011) ومقارنة مع باقي الضرائب فإن المساس بالرسم على القيمة المضافة له أثر سلبي أكثر مرونة واستجابة مقارنة بمكونات الحماية العادية، ولهذا نعتقد انه من غير المستحسن استخدامها في حالة الأزمات المالية.⁽¹⁹⁾

تؤدي زيادة مقدارها 1% في الاقتصاد من الرواتب والأجور إلى تراجع دخول الأفراد لمقدار 4% وتعزى هذه المرونة النسبية لوجود أثر نسبي في تخفيض الأجور الحقيقية عن طريق زيادة في الضرائب المباشرة ولكن تعكس هذه النتيجة في نفس الوقت جدلا اقتصاديا كون أن زيادتها في الفترة المدروسة راجع لتزايد عدد الناشطين اقتصاديا وانخفاض نسبي لمعدلات البطالة مما يجعلنا نرجع الأسباب إلى طبيعتها البنوية كضريبة متزايدة غير عادلة في هيكل الأجور المسطر في الجزائر والمعبر عنها بمضاعف الحد الأدنى للأجور كقياس لذلك، في الأخير سجلت رسوم التسجيل والطابع أثر صغيرا مقارنة بباقي الضرائب والرسوم لنسبتها الضئيلة المساهم في الناتج المحلي خارج المحرقات.⁽²⁰⁾

خاتمة:

إن الهدف الاسمي للإصلاح الجبائي سنة 1991 هو إعادة الاعتبار لدور الحماية العادية وتأثيرها على الاقتصاد، وهذا لأجل تخفيف الاعتماد على الحماية البترولية والرفع من مردودية وفعالية الحماية العادية، وقد تبين لنا من خلال تقييمنا لمكانة الحماية العادية إلا أن هذه الأخيرة مازالت فعاليتها ومردوديتها محدودة، وفي نفس السياق يعاني هيكل الحماية العادية في الجزائر عدة مشاكل خاصة إذا تعلق الأمر في كيفية تطبيق هذه الضرائب وتفعيلها في تنشيط وتوجيه الاستثمار وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وهو منطلق الضريبة حقيقة في الاقتصاد، الا أن عدم وجود استراتيجية ورؤية بعيدة المدى وواضحة المعالم بالنسبة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة يجعل من هذه الضرائب سلبية على الاقتصاد.

قائمة المراجع:

1. كمال رزيق، فارس مسدور، (2003)، تقييم إصلاح النظام الجبائي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة.
2. ولهي بوعلام، (2012)، النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة سطيف.
3. أولاد العيد سعد، ترشيد سياسة الانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2012.
4. Afonso A., Furceri D. (2010). "Government size, composition, volatility and economic growth", *European Journal of Political Economy*, 26: 517-532.
5. Angelopoulos, K., Malley, J. Philippopoulos, A. (2012). "Tax structure, growth, and welfare in the
6. Arisoy I., Unlukaplan I. (2010). "Tax Composition and Growth in Turkey: An Empirical Analysis", *International Research Journal of Finance and Economics*, 59: 50-61.
7. Arnold, J. (2008). "Do Tax Structures Affect Aggregate Economic Growth?: Empirical Evidence from a Panel of OECD countries", *OECD Economics Department Working Papers*, No. 643, OECD Publishing.
8. Barro, R. (1990). "Government spending in a simple model of endogenous growth". *Journal of Political Economy*, 98 (1): 103-117.
9. Easterly, W., Rebelo, S., (1993). "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation," *Journal of Monetary Economics*, 32: 417-458.
10. Enrique G. Mendoza, Gain Maria Milesi-Ferretti, Patrick Asea, " on the ineffectiveness of tax Policy in altering long-run growth: Haerberger's super neutrality conjecture", *Journal of Public Economics*, Vol 66, 1997.
11. Eric M. Engen, Jonathan skinner, " Fiscal policy and Economic growth", NBER Working paper N° 4223, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, 1992.
12. Johansson A, Heady C., Arnold J., Brys B., Vartia L. (2008). "Tax and Economic Growth". *OECD Economics Department Working Papers*, No. 620, OECD Publishing.
13. Johansson A, Heady C., Arnold J., Brys B., Vartia L. (2008). "Tax and Economic Growth". *OECD Economics Department Working Papers*, No. 620, OECD Publishing.
14. King, R., Rebelo, S. (1990). "Public policy and economic growth: Developing neoclassical implications". *Journal of Political Economy*, 98 (1): 126-151.
15. King, R., Rebelo, S. (1990). "Public policy and economic growth: Developing neoclassical implications". *Journal of Political Economy*, 98 (1): 126-151.
16. Lucas, R., (1990). "Supply-side economics: an analytical review". *Oxford Economic Papers* 42 (2): 293-316.
17. Solow, R.M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth", *The Quarterly Journal of Economics*, 70(1): 65-94. UK", *Oxford Economic Papers*. 64(2): 237-258.
18. Steve Dowrick, "Estimating the impact of Government Consumption on growth: Growth Accounting and Optimizing Models", mimeo, Australian National University, 1992.
19. www.ons.dz
20. www.dgpp-mf.dz.
21. www.bank-of-algeria.dz